

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

الأستاذ: مالك الأخضر

الطالب : بعلة الطاهر

طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر 03، الجزائر

جامعة البليدة 02، الجزائر

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على انعكاسات تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري عموما والجبائية البترولية خصوصا، من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية لسعر البترولي والجبائية البترولية، وكذلك الدور الاقتصادي لهذه الأخيرة، ومعرفة السبل التي من خلالها يمكن تفادي آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني ونجاح استراتيجيات البديلة التي تعوض هيمنة قطاع المحروقات، لخلق قيمة مضافة تكون بمثابة ميزة نسبية للاقتصاد الوطني على الأقل بين الدول النامية في إطار تعدد مصادر الدخل الوطني، وفي الوقت نفسه قادرة على الاستجابة لكل المستجدات الحاصلة على مستوى الدولي.

Abstract :

This paper aims to highlight the implications of changes in oil prices on Algerian Economic in general and the Petroleum taxation in particular, through identifying the basic concepts of petroleum price and petroleum taxation, as well as the economic role of the latter, also finding out ways by which they can avoid the effects of fluctuations in oil prices on the national economy, and the success of alternative strategies that compensates the dominance of the hydrocarbon sector, in order to create an added value that acts as a competitive advantage for the national economy, among the developing countries in the context of diversifying national income sources, while at the same time it could be able to response to each new developments occurring at the international level.

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

مقدمة:

إن وضعية الهيكل الجبائي في الجزائر وعدم استقرار الإيرادات العامة، وخاصة ما تعلق بالجباية البترولية، التي كانت نتيجة لتذبذبات أسعار البترول، كان لها الأثر على الاقتصاد الجزائري، وارتبطت الجباية البترولية في الجزائر بأسعار البترول في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت ارتبط الاقتصاد الوطني بالجباية البترولية وهنا تكمن نقطة ضعف الاقتصاد الجزائري أي تبعيته إلى الخارج بطريقة غير مباشرة، وبغية التوصل إلى أثر الجباية البترولية على الاقتصاد، تناولنا في هذا الورقة البحثية ماهية السعر البترولي وتطور حصيلة الجباية البترولية و أثرها على الاقتصاد الوطني.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما تم طرحه سابقا، ومن أجل مناقشة الموضوع من بعض جوانبه، حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: **ما هي انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية أولا والاقتصاد الجزائري ثانيا ؟** وللإجابة عن هذه الإشكالية سنعمل على الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم السعر البترولي وما علاقته بالجباية البترولية؟
- ما هو أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري عموما وعلى حصيلة الجباية البترولية خصوصا؟
- ما هي البدائل التي من خلالها تساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني بشكل يخفف من أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال بحثنا إلى تحقيق الأهداف التالية :

- الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالجباية البترولية.
 - وضع إطار عام لمفهوم السعر البترولي وأهم الأسباب التي تساهم في تغيراته.
 - محاولة استخلاص أنجع السبل التي من شأنها أن تقلل من أثر الاعتماد على مداخل جباية البترولية.
- خطة الدراسة:** بغرض الإحاطة بكافة جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا الخطة التالية:
- **المحور الأول:** الإطار النظري والمفاهيمي للسعر البترولي.
 - **المحور الثاني:** الإطار النظري والمفاهيمي للجباية البترولية.
 - **المحور الثالث:** واقع المؤشرات الاقتصادية من تغيرات أسعار البترول.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسعر البترولي

مع تزايد أهمية البترول على الصعيد الدولي، لأنه وقود اقتصاديات العالم، إضافة إلى أنه محرك جل الصراعات والحروب، وشغله حيزا لا يستهان به في مختلف اقتصاديات العالم، أما على المستوى الوطني فلا بد قبل تناول الجباية البترولية معرفة أهم موجه ومحدد لحصيلتها السنوية.

أولاً: ماهية السعر البترولي

تعتبر بورصة البترول أهم مؤشر لمعرفة مدى استقرار معظم الأسواق العالمية سواء كانت مالية أو سلعية وبما أن سعر البترول هو المحرك الأول لهذه البورصة هنا نتساءل عن ماهية السعر البترولي وأهم أنواعه.

1. تعريف السعر البترولي

لم يلقى السعر البترولي اتفاقاً حول تعريف واضح من قبل الباحثين في ذلك، وعليه ارتأينا أهم ما جاء فيه، ومنها:
أ- قيمة المادة أو السلعة البترولية التي يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية... الخ؛¹

ب- يعبر السعر البترولي تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال فترة زمنية محددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ومناخية وسياسية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة؛²

ج- السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعدل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة ذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.³

2. أنواع أسعار البترول

لقد تعددت أنواع أسعار البترول حسب مكان وزمان البيع والشراء كتابي:⁴

أ- **السعر المعلن:** بدأ استخدام هذا النوع من الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تعلنه الشركات البترولية عند آبار الإنتاج، ثم انتقلت عملية الإعلان إلى موانئ التصدير، وكان من أهم الأسعار المعتمدة في النظام العالمي لتسعير البترول حتى الحرب العالمية الثانية، فكانت تحدد هذه الأسعار باعتبار أن البترول يأتي من خليج المكسيك بغض النظر عن المورد الأساسي لتصديره.

¹ بوعويبة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009م/2010م، ص:3.

² لباني يسمينة، انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008م/2009م، ص:72.

³ قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة، حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008م/2009م، ص:62.

⁴ لباني يسمينة، المصدر مذكور سابقاً، ص:73-74.

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

وفي نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي ظهرت شركات بترولية مستقلة إلى جانب الشركات الاحتكارية، وأخذت تباع بترولها الخام بتقديم تخفيضات، فانخفضت الأسعار المعلنة وأصبحت غير معبرة عن السوق البترولية وحل محلها مفهوم جديد وهو السعر الحقيقي؛

ب- **السعر الحقيقي:** بدأ العمل بهذا السعر في أواخر الخمسينات عندما انخفضت الأسعار بسبب ظهور الشركات البترولية الوطنية، والتي تقدم تخفيضات متنوعة للمشتريين. ويعبر السعر الحقيقي عن سعر الشراء الحقيقي، ويسمى أيضا بسعر التحويل أو سعر التوقف، وقد يكون سعر الشراء المتفق عليه بين الطرفين المنصوص عليه في العقد والمدفوع فعلا، أو يعبر عن السعر المحاسبي، وذلك عندما تتنازل شركة لشركة أخرى عن كمية البترول الخام والسعر المدفوع مقابل ذلك يسمى بسعر التنازل، ونشير إلى أن السعر الحقيقي لا ينشر أبدا للرأي العام بل يبقى لدى الشركات البترولية؛

ج- **السعر المرجعي أو سعر الإشارة:** هو سعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر الفعلي، ويحدد هذا السعر بعد إضافة العلاوات المتعلقة بالكثافة وضعف احتواء الكبريت، وتكلفة الحمولة إلى السعر المعلن، وتم العمل بهذا السعر بين الدول البترولية المنتجة والشركات العالمية البترولية، وعلى أساسه تحسب حصيلة الجباية البترولية واقتسام العوائد فيما بينها؛

د- **سعر الكلفة الضريبية:** يتم العمل بهذا السعر مع الشركات البترولية العاملة على أراضي البلدان المنتجة حيث تقوم باستخراج البترول، ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها عائد الحكومة، والمتمثل في الضريبة، وتتحرك الأسعار الأخرى وفقا لهذا السعر في السوق البترولية.

ثانيا: أهمية أسعار البترول

إن أهمية أسعار البترول تختلف من قطر إلى قطر آخر وذلك راجع لأسباب وعوامل مختلفة، ولذلك يجب فرز وتقسيم هذه

الأقطار إلى:

1- الدول المنتجة والمصدرة للبترول

- وهنا تظهر أهمية أسعار البترول بالنسبة لهذه الدول من خلال العلاقة القوية التي تربط قطاع المحروقات بالقطاعات الأخرى حيث تتأثر إيجابيا في حالة ارتفاع الأسعار والعكس تماما في حالة انخفاضها وذلك لعدة أسباب منها:⁵
- أن قيمة الإنتاج البترولي تمثل نسبة ملموسة وكبيرة جدا تصل أحيانا إلى 90 % من الناتج الداخلي الخام لهذه الدول، وعليه فإن أي زيادة سيحققها الإنتاج البترولي ستؤدي مباشرة إلى الزيادة في الناتج الداخلي الإجمالي؛
 - أن قيمة الصادرات البترولية تمثل نسبة كبيرة ومعتبرة من إجمالي الصادرات بهذه الدول، وعليه فإن الفائض الضخم الذي يتحقق من الميزان التجاري بفعل الصادرات البترولية هو الذي يساهم في تغطية العجز المحقق من الموازين الأخرى وهذا ما يعكس هيكلا للتجارة الخارجية يقوم على تصدير سلعة وحيدة؛
 - أن ارتفاع مؤشرات الاستثمار والادخار والاستهلاك الحكومي التي تتحقق بفعل تطور العائدات البترولية أو ما يعرف بمضاعف الدخل ومضاعف التجارة الخارجية ومضاعف الاستثمار، سيعود بالفائدة على فئات عديدة من سكان الدول المصدرة والمنتجة للبترول؛

⁵ خليل دعاس، مستقبل السوق البترولية وأفاق الطاقات المتجددة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011م/2012م، ص: 64.

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

- اعتبار البترول ثروة وطنية قابلة للنضوب وبالتالي يجب استخدامها واستغلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل بما يحقق تعظيم المنافع من خلالها.

2- الدول الصناعية المستوردة والمستهلكة للبترول

- إن تغيرات أسعار البترول لها أثر مباشر خاصة على اقتصاديات الدول الصناعية وذلك من خلال:
- أنه في حالة ارتفاع الأسعار، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة صادرات هذه الدول من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، بمستويات أعلى من معدلات الزيادة في أسعار البترول، وهو ما يكرس اختلال الميزان التجاري لصالح الدول الصناعية وبقيائها مهيمنة على التجارة الخارجية.
 - استفادة المؤسسات المالية في الدول الصناعية والمتقدمة من الطفرة والبحبوحة المالية التي تتمتع بها الدول المنتجة والمصدرة للبترول، جراء ارتفاع عوائدها المالية من عملية التصدير، حيث أن هذه العوائد تستفيد منه في النهاية الدول الصناعية بعد توظيفها في مجالات استثمارية متعددة الأوجه؛
 - اتخاذ الدول الصناعية لارتفاع البترول كحجة تبرر بها فرض ما تشاء من ضرائب على منتجات البترول النهائية والمكررة، وهو ما يحقق لها موارد إضافية.

المحور الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للجبائية البترولية

إن الجباية الخاصة بالنشاطات البترولية معقدة ومتشعبة، ولها وخصوصيات كثيرة مقارنة بالنشاطات الأخرى، كما تعد من أبرز مصادر الإيرادات العامة نظرا لما تتميز به من خصائص، وتختلف مساهمة الجباية سواء كانت عادية أو بترولية من دولة إلى أخرى، فبينما نجد الدول المتقدمة تعتمد على الجباية العادية لتسيير ميزانيتها نجد الدول النامية والتي تزخر بالثروات البترولية تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل ميزانيتها.⁶

والملاحظ أن البترول يتواجد غالبا في الدول النامية، ولهذا نجدها توسع في الوعاء الضريبي وتنوع في الضرائب، بهدف تحصيل مداخيل كبيرة من جبايتها البترولية عكس الدول المتقدمة التي تمنح تخفيضات وإعفاءات ضريبية بهدف تشجيع البحث والاستغلال في قطاع المحروقات.

أولا: ماهية الجباية البترولية

تنطوي ماهية الجباية البترولية على أهم النقاط والأسس التي تميزها عن غيرها، حيث سنتطرق إلى تعريف الجباية البترولية وأهم النشاطات الخاضعة لهذه الجباية ثم نبرز أهميتها.

1. تعريف الجباية البترولية

رغم الاختلاف في الأنظمة الجبائية البترولية لعدد من الدول، وذلك حسب التشريعات المطبقة في مجال المحروقات لكل بلد، إلا أنه توجد قواعد عامة تتفق عليها تلك البلدان بحيث تسهل في إعطاء تعريف للجباية البترولية، ومنه نعطي بعض التعريفات كما يلي:

"إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل ترخيص من قبل الدولة، لاستغلال باطن الأراضي التي هي ملك للدولة"⁷

⁶ هندی کرم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/م، 2009/م، ص: 11.

⁷ سمير بن عمور، إشكالية الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2005/2006م، ص: 60.

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

ويمكن تعريفها على أنها " اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات البترولية على أساس نسبة معينة تطبق على سعر البيع بالنسبة للبرميل"؛⁸

" إن الضرائب البترولية يمكن تكييفها على أساس أنها مقابل من طرف الدولة لاستغلال باطن الأراضي التي هي ملك للدولة"؛
"عبارة عن الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية، تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها." ⁹

ومما سبق يمكن القول أن الجباية البترولية تعبر عن مختلف الضرائب التي تحصل عليها الدولة مقابل منح ترخيص لاستغلال ما يوجد في باطن الأرض من مخروقات في مختلف المراحل، من الاستخراج إلى غاية عملية البيع.

2. النشاطات الخاضعة للجبائية البترولية

اعتمادا على المواد 34.35⁸ من قانون المحروقات فإن الجباية البترولية تطبق على النشاطات التالية:

- عمليات التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها؛
- نقل المحروقات عبر القنوات؛
- تجميع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة والمستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها، ويطبق هذا النوع من الجباية على المؤسسات التي تمارس النشاطات المذكورة أعلاه سواء كانت شركات وطنية أو أجنبية.

3. أهمية الجباية البترولية

تتميز الجباية البترولية بخاصية أساسية تتمثل في ضخامة حصيلتها، ولكونها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة لهذا السبب ميزها المشرع الجزائري عن الجباية العادية والموارد الأخرى بأن فتح لها خطا مستقلا في الجدول "أ" من ميزانية الدولة.¹
وإن هذا الأهمية لا تنفصل بدورها عن أهمية الربح البترولي الذي هو: "قيمة الإنتاج بعد طرح تكاليف نقل المحروقات إلى غادية حدود الدولة، أو مصنع التحويل وتكاليف الاستغلال (تكاليف العمليات وتسديد قيمة الاستثمارات) ويقسم الربح بين:⁹

- الشريك الأجنبي على شكل مكافأة؛
- الدولة على شكل جباية (إتاوة وضريبة)؛
- المؤسسة المحلية على شكل نتائج صافية.

ولهذا نقول أن للجبائية البترولية أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك باعتبارها الممول الأول لجميع نفقات الميزانية العامة، وتساعد في الحفاظ على التوازن الكلي من جهة ودافع عملية التنمية الاقتصادية من جهة ثانية.

ثانيا: خصائص الجباية البترولية في مختلف الدول

إن الاستثمار في قطاع المحروقات يتطلب رأس مال ضخمة، إضافة إلى أن هناك معدل عالي من المخاطرة تواجه هذه الاستثمارات، وانطلاقا مما سبق يعتمد المشرع لمختلف الدول على سن نظام أو قوانين ضريبية تتماشى وفق الظروف التي تعمل فيها الشركات البترولية والتي تحتاج إلى رفع رأس مالها بهدف إعادة استثمارها خاصة في مجال البحث والاستكشاف وذلك من أجل تعويض نفقاتها.

⁸ هندي كرم، المصدر نفسه، ص: 12.

⁹ المادة 34 / 35 من قانون 86 - 14 المتعلق بالمحروقات الصادر في 19 أوت 1986.

¹⁰ هندي كرم، المصدر مذكور سابقا، ص: 13.

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

ونظرا لصعوبة أخذ الخصائص الجبائية لكل بلد على حدة، فإننا نعتمد القواعد العامة، التي تعمل بها معظم الدول فيما يخص الجباية البترولية، حيث نجد أن الضرائب تفرض أولا في مرحلة البحث ثم مرحلة الاستغلال والإنتاج، ونوضح ذلك كالتالي:

1. الضرائب المفروضة في مرحلة البحث

تتميز هذه المرحلة بأن الضرائب تفرض فيها، مع أنه لا يوجد إنتاج ولا ربح حيث نجد أن العديد من البلدان البترولية توجب على الشركات التي تحصل على الترخيص بالبحث والتنقيب، بدفع الضرائب بغرض السماح لها بالاستفادة من رقعة التنقيب بها، وفي حالة الاكتشاف فإنها تدفع ضرائب أخرى للاستغلال المستقبلي وهنا يتبين لنا وجود ضريبتين في هذه المرحلة هما:

أ. ضريبة حق الدخول

يمنح الترخيص بالبحث بعد المزايدة للمستفيد وهو الذي يعطي أكبر مبلغ لحق الدخول وتقدر قيمته بملايين الدولارات، وأول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، في سنة 1971 تحصلت بريطانيا على 15 رقعة في بحر الشمال وكلفها هذا دفع 90 مليون دولار كحق الدخول، أما في إندونيسيا وحتى سنة 1974 كان حق الدخول يكلف في حدود 25 مليون دولار بينما تتعدد قيمتها من منطقة إلى أخرى.¹⁰

ب. ضريبة حق الإيجار

هذه الضريبة يدفعها صاحب الترخيص، بحسب المساحة التي استفاد منها، وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، وأخذت به بعد ذلك دول أخرى، ونجد ثلاث طرق للدفع:¹¹

- الدفع الوحيد، أي دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة عند استلام المستفيد لترخيص البحث؛
- الدفع حسب المساحة المستغلة سنويا؛
- الدفع حسب المساحة لكن لفترات مختلفة.

وهذه الضرائب ليست مفروضة في كل الدول، بل توجد بعض البلدان لا تفرضها وهذا بغرض تشجيع البحث والتنقيب، وتتركز أهمية دفع الإيجار في دفع أصحاب الشركات، للتمييز في نظرهم حول المساحات المهمة أي المتوفرة على البترول والمساحات الأقل أهمية، وتتميز ضريبة حق الدخول وحق الإيجار بأنها قابلة للإهلاك، إلا إذا كانت الأراضي المنقب فيها مضمونة الموارد.

2. الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال

هذه المرحلة عكس المرحلة الأولى حيث هنا يظهر الإنتاج ولهذا تقوم الحكومات بفرض ضرائب جديدة في حالة اكتشاف الآبار، أي بعد فرض ضرائب حق الدخول والإيجار، هذه الضرائب تتعدد كما يلي:

أ. حق الدخول في الإنتاج

ويتم دفعه على شكل دفعات موزعة بحسب تطور الكميات المنتجة أو المكتشفة في رقعة البحث، فكلما كانت الكمية المنتجة يوميا كبيرة، كانت قيمة الضريبة أكبر وتحدد هذه الأخيرة بوضع سقف للإنتاج اليومي، هذه الطريقة تعمل بها الدول المنتجة الكبرى، طبعاً بسقف مختلف حسب قدرة إنتاج كل بلد وتوسع استخدام هذا النظام حتى في بعض الدول الأقل إنتاجاً وإن كانت الضريبة أضعف، ومع هذا فإن حق الدخول في الإنتاج يقدر بملايين الدولارات لذلك نجد أنه قابل للإهلاك في هذه الدول.¹²

¹¹ هندي كريم، المصدر مذكور سابقاً، ص: 14.

¹² سمير بن عمور، المصدر مذكور سابقاً، ص: 61.

¹³ شرقي جوهرة، بناء نموذج تنبؤ للجباية البترولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002/2003م، ص: 5.

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

ب. حق الإيجار في مرحلة الاستغلال

يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعات البترولية، والإيجار يكون سنويا، إما أن يكون ثابتا طول مرحلة الاستغلال أو متزايد بحسب سقف الإنتاج السنوي وهو النظام الذي تعمل به الدول المنتجة في معظم الأحيان، وقيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.¹³

ج. الإتاوة

هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طرديا معه، كونها ضريبة على رقم الأعمال، ومستقلة عن كل مفهوم للربح، فهي نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال، وتدفع الإتاوة بصفة نقدية أو عينية، بحسب رغبة الحكومات، وإذا لم تحدد هذه الأخيرة طريقة الدفع فغالبا ما تكون نقدا، ويختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تطبق معدلات مختلفة لكل نوع من المحروقات، وهناك من تأخذ بمعدل تصاعدي.¹⁴

د. الضريبة على الدخل

استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة، والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخل البترولية، فقد تبنت نظاما جبايا خاصا بالمحروقات، حيث عملت بمعدل 50 % كنسبة للضريبة على الدخل إلى غاية 1970، إلا أنه بعد اتفاق طهران وطرابلس، فرضت الدول الأوربية معدل 55 %، بينما في فترولا وصلت النسبة إلى 60 %.¹⁵

3. الجباية البترولية في مختلف الدول

تميز الدول المنتجة للبترول خاصة المنطوية تحت منظمة الأوبك، بأن جبايتها البترولية تتضمن مجموعة من الضرائب وذلك لأن وضعيتها الاقتصادية مختلفة أي بتعبير آخر سائرة في طريق النمو، على العكس من ذلك نجد الدول المستهلكة، كدول الشمال، تضع معدلات منخفضة للضرائب البترولية وذلك بغية تشجيع البحث والاستغلال في قطاع المحروقات.

4. الجباية البترولية في دول منظمة الأوبك

عند معظم دول أعضاء الأوبك تعتبر الجباية البترولية المورد الأساسي للدخل الوطني، لذا اعتمدت على جباية خاصة تسمح لها من الاستفادة من مداخل هذه المادة الإستراتيجية خاصة ألما نافذة¹⁶، فقبل الحرب العالمية الثانية اكتفت الدول المضيفة بغرض بعض الضرائب بنسب تكاد تكون مهملة مقارنة بالأرباح التي تستفيد منها الشركات البترولية¹⁷، وبعد انهيار أسعار البترول، قلت وتراجعت مداخل هذه الدول، وهذا ما أجبرها على توحيد أهدافها أي تأسيس منظمة تحميها وتوحد كلمتها وتمثل ذلك في منظمة الأوبك في سنة 1960.

¹⁴ هندي كرم، المصدر مذكور سابقا، ص: 15.

¹⁵ سمير بن عمور، المصدر مذكور سابقا، ص: 61.

¹⁶ سمير بن عمور، المصدر نفسه، ص: 62.

¹⁷ شرقي جوهرة، المصدر مذكور سابقا، ص: 9.

¹⁸ هندي كرم، المصدر مذكور سابقا، ص: 18.

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

5. الجباية البترولية في الدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج

على العموم نجد الدول المستهلكة للبترول تتكون من بعض دول أوروبا الغربية، كالنرويج والبرتغال واليونان وفرنسا وبريطانيا... وبعض دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والإكوادور... إلى جانب بعض دول إفريقيا، كالسنيغال وموريتانيا... دون أن ننسى الدول الصناعية الكبرى، كاليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من قدرتها الإنتاجية العالية، فإن لهذه الدول نظام جبائي خاص بها، يسمح للشركات البترولية من توسيع رقعة بحثها، بفرض إجراءات منخفضة ومعدلات إتاوة منخفضة، مقارنة بالدول المنتجة ونفس الشيء إلى الضريبة على الدخل، وتتميز الجباية البترولية في الدول المستهلكة والضعيفة الإنتاج بخصوصيات تختلف عن جباية الدول المنتجة فتجدها تسعى إلى جلب الاستثمارات البترولية إليها، دون الاعتماد على مداخيلها في تمويل ميزانيتها، عكس الدول المنتجة التي تسعى من خلال جبايتها الاعتماد عليها في التمويل.¹⁸

اخور الثالث: واقع المؤشرات الاقتصادية من تغيرات أسعار البترول

أولا: تقلبات أسعار البترول

تغير أسعار البترول دوريا، حيث نجد أنها لا تستقر عند مستوى محدد، رغم توفر الاحتياطات وزيادة القدرة الإنتاجية، لأن هناك مجموعة من العوامل المتداخلة والمتنوعة في كل الجوانب، إما تؤثر على العرض أو على الطلب، وهذا ما يدفع أسعار البترول إلى الارتفاع أو الانخفاض، ويمكن أن ينخفض إلى غاية أن يحدث صدمة بترولية، وعلى العموم شهدت أسعار البترول تطورا ملحوظا، حيث كانت سابقا في مستويات متدنية، تصل أحيانا إلى التساوي مع تكاليف الإنتاج، والجزائر كغيرها من الدول البترولية عانت من تقلبات أسعار البترول، خاصة بعد أزمة 1986 الذي أدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة، كان من أهم نتائجها التوجه إلى المديونية الخارجية، ولكن الملاحظ أن إرهابات تلك الفترة تعاود الرجوع مرة ثانية وذلك اعتماد على تدني أسعار البترول.

جدول رقم (01): تطور تقلبات أسعار البترول (1999 - فيفري 2016).

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تطور أسعار البترول (دولار)	17.48	28.60	24.90	25.30	28.94	38.63	54.33	65.40	74.40
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	فيفري 2016
تطور أسعار البترول (دولار)	99.06	61.60	79.90	113.87	110.72	109.10	99.68	52.79	33.84

المصدر: مجلة الأوبك للعدد 2014، وتقارير الأخيرة 2016.

لقد أثرت الظروف الدولية بعد الربيع العربي، خاصة في تدني أسعار البترول إضافة إلى تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن حصتها في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تزايد العرض الدولي للبترول، وتعتت بعض دول الأعضاء في الأوبك بعدم تخفيض من الكمية المنتجة

¹⁹ سمير بن عمور مرجع سابق ص: 63.

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

خاصة الدول الخليجية، كل هذه المعطيات دفعت أسعار البترول إلى انهيار مما أُنذر إلى حدوث أزمة لائتحة في الأفق، خاصة في الدول النامية التي تمثل المواد الطاقوية من صادراتها السواد الأعظم.

ثانيا: تطور حصيلة الجباية البترولية

لطالما ارتبطت الجباية البترولية بأسعار البترول وتقلباته، لأن تأثير هذا الأخير كان واضحا وجليا، وللفت الانتباه أكثر حول وضعية الجباية البترولية كان لازما عرض حصيلتها على امتداد فترة الدراسة كالتالي.

1. حصيلة الجباية البترولية (1999-2013)

إن الجباية البترولية على العموم لها ارتباط وثيق بأسعار البترول أي أن حجم حصيلتها يرتبط لا محالا بتقلبات أسعار البترول، وبما أن الجزائر تعتمد على المداخل المتأتية من الجباية البترولية في تمويل التنمية الاقتصادية، وبعد ارتفاع أسعار البترول غير المسبوق شهدت الجباية البترولية أيضا حصيلة متزايدة غير مسبقة نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (1999 - 2013)

الوحدة مليار دينار

السنة	إيرادات الجباية البترولية	نسبة النمو %
1999	560,1	-
2000	720,0	28.55
2001	840,6	16.75
2002	916,4	16.75
2003	836,1	-8.7
2004	862,2	3.1
2005	899,0	4.2
2006	916,0	1.8
2007	973,0	6.2
2008	1715,4	76.3
2009	1927,0	12.3
2010	1501,7	-22.07
2011	1529,4	1.8
2012	1519,0	-0.6
2013	1615,9	6.3

المصدر: وزارة المالية - المديرية العامة للضرائب، مكتب الاعلام والتوجيه

التحليل:

نلاحظ أن إيرادات الجباية البترولية في أربع السنوات الأولى شهدت تزايد إلى الضعفين تقريبا ويعود السبب في ذلك لارتفاع الحاد أسعار البترول في الأسواق العالمية. وبهدف تسهيل عملية التحليل قمنا بتقسيم فترة الدراسة على النحو التالي، بتحديد الفترة 1999-2004 لسببين الأول هو مواكبتها مع المخطط الثلاثي 2001-2004 أي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أما السبب الثاني

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

هو ارتفاع أسعار النفط من 17.48 دولار للبرميل سنة 1999 إلى غاية 38.63 دولار سنة 2004، دون أن نهمّل الارتفاع في كمية إنتاج النفط حيث وصلت سنة 2004 إلى 1.311 مليون برميل.

أما المرحلة الثالثة 2005-2009 التي واكبت المخطط الخماسي الأول، الذي يسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث نلاحظ أن الجباية البترولية تضاعفت مرتين حيث كانت سنة 2005 تقدر 899 مليار دينار، لتصل سنة 2009 إلى 1927 مليار دينار، وهذا أيضا مرده للارتفاع غير المسبوق في تاريخ أسعار البترول، في الأسواق العالمية حيث وصل سعر البترول إلى 99 دولار سنة 2008 وهذا لم يحدث أبدا، إضافة إلى التطور التاريخي لكميات إنتاج البترول، حيث وصل الإنتاج سنة 2009 إلى 1.216 مليون برميل يوميا، كل هذه العوامل ساعدت بطريقة أو بأخرى في تطور الحصيلة الجباية، أما المرحلة الأخيرة لفترة الدراسة أي من سنة 2010 إلى غاية 2013 فقد واكبت المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 الذي يسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث لاحظنا تراجع في حصيلة الجباية البترولية خاصة بعد سنة 2009 وذلك يرجع إلى الأزمة المالية العالمية 2008 وتراجع أسعار البترول إلى غاية 79.9 دولار للبرميل سنة 2010 ثم أخذ في التصاعد، ورغم ذلك حافظت حصيلة الجباية البترولية على العموم على التطور الإيجابي لها.

أ. الملاحظات العامة عن الحصيلة الجباية (1999-2013).

- التزايد الواضح للإيرادات الجباية البترولية حيث تجاوزت ثلاث أضعاف، فانتقلت من 560.1 مليار دينار سنة 1999 إلى حد 1615.9 مليار دينار سنة 2013؛
- تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على حصيلة الجباية البترولية لسنة 2010-2011 على العموم؛
- معاناة الحصيلة الجباية من تناقض جوهري بسبب تحكم العوامل الخارجية في الحصيلة الجباية البترولية، فاستقرار الحصيلة الجباية يتوقف على أسعار البترول من جهة واستقرار الدولار من جهة أخرى؛
- تزامن معظم المخططات والبرامج الإنمائية مع الارتفاع المتواصل في حصيلة الجباية البترولية.

2. الحصيلة الجباية وتمويل صندوق ضبط الإيرادات

إن حصيلة الجباية البترولية لها علاقة بصندوق ضبط الإيرادات الذي أنشئ سنة 2000 حيث أن الفوائض من الجباية البترولية تحول إليه مباشرة، وشرح العملية كالتالي:

أ. صندوق ضبط الإيرادات:¹⁹

لقد جاء إنشاء الصندوق في سنة 2000، وهي فترة ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول، والتي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة والتي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر وقد ساهم الارتفاع الذي شهده سوق النفط العالمي في أسعار الموارد الطاقوية في الانتقال من حالة عجز الميزانية والذي قدر سنّي 1998 و 1999 بـ 101.3 مليار دج، 11.2 مليار دج على التوالي إلى فائض وصل إلى 400 مليار دج، وبذلك اتخذت الحكومة إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي اعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحدد وفقه إيرادات الميزانية، وحدد هذا السعر بـ 19 دولار للبرميل وأمام فارق وصل إلى 9.5 دولار للبرميل بين السعر المرجعي والسعر السوقي، توجهت الحكومة الجزائرية إلى فكرة امتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

²⁰ عبد الوحيد صرامة، عبد الحميد قحاتي، دور الفوائض المالية للجباية البترولية في تفعيل الدور المستدام للطاقت المتجددة في الاقتصاد الوطني، المنتدى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014م، ص:4.

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

وإتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 3-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003، التي نصت على تعديل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر المواجهة لتسيير النشاط للمديونية الخارجية. ويعمل الصندوق على امتصاص، فوائض الجباية البترولية التي تفوق السعر المرجعي للنفط الذي على أساسه يتم إعداد الموازنة العامة، حيث يبلغ السعر المرجعي 19 دولار للبرميل، أما الآن فأصبح يقدر بـ 37 دولار للبرميل، وهو إحدى الآليات المستحدثة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ويهدف إلى تمويل النفقات العامة في حالة حدوث نقص في الإيرادات العامة، والتي تنتج في الغالب عن تقلبات أسعار النفط وبالتالي عندما تزيد أسعار النفط عن السعر المرجعي فالإيرادات الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي تذهب إلى تمويل الصندوق ليتم استعمال موارد هذا الصندوق في ضبط نفقات وتوازن الميزانية العامة.

الجدول رقم (03) تطور رصيد صندوق الإيرادات (2000-2013).

السنة	بيان	رصيد صندوق ضبط الإيرادات في 12/31
2000		232.137
2001		171.533
2002		27.978
2003		320.892
2004		721.688
2005		1824.686
2006		2931.045
2007		3194.835
2008		4280.07
2009		4316.46
2010		4842.83
2011		5381.70
2012		-
2013		-

المصدر : تقارير بنك الجزائر

وهنا نقول أن الحكومة تفتنت إلى الحصيلة المتزايدة للجبابة البترولية وعملت على تحويل الفائض من الجباية البترولية، بغية تحديد بضبط المبالغ الزائدة، إضافة إلى وضع سعر مرجعي للبترول بهدف تجنب الأزمات وخاصة ما تعرض له الاقتصاد الجزائري بعد أزمة 1986، إضافة إلى ذلك تم توجيه معظم تلك الفوائض في تمويل معظم البرامج والمخططات الاقتصادية من منذ سنة 99-2014.

ثالثا: اثر تطور الجباية البترولية

تبنت الجزائر منذ سنة 1999 سياسة الإنعاش الاقتصادي، غير مسبوقة منذ استقلالها إلى غاية اليوم، في ظل وفرة المدخيل البترولية، الناتجة أساسا عن الارتفاع المستمر والدائم لأسعار البترول، ولذلك كان مصير معظم هذه الأموال يتجه نحو السياسة الإنفاقية التوسعية، في هذا المطلب سوف نركز على مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تأثرت تأثيرا مباشرا بالحصيلة الجباية البترولية.

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

1. معدل النمو الاقتصادي للفترة (1999-2013).

إن النمو الاقتصادي هو المرآة العاكسة للحالة الاستثمارية عموماً للبلد وهو في نفس الوقت مقياس الإنتاج، ولذلك عرف أنه: " الزيادة في الناتج الحقيقي للمجتمع المعتمد على تطور تلقائي لعناصر الإنتاج أو التقدم الفني أو تراكم رأس المال وذلك دون النظر إلى تغير الهيكل الإنتاجي"²⁰، ولذلك سوف نتعرف على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(04): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1999-2013)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو	3.2	-	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.1	3.3	2.8	3.3	3.5

المصدر من إعداد الباحثين اعتماداً على: بيانات البنك الدولي وتقرير بنك الجزائر.

- مما سبق نلاحظ أن معدلات النمو في بداية فترة الدراسة كانت مرتفعة، أي نمو مطرد وذلك لأنها واكبت المخطط الثلاثي الأول، أي كانت هناك سياسة إنفاق توسعية، أما المرحلة الثانية فكانت أقل لكن كانت دائماً موجبة، ويعود ذلك لحصيلة الجباية البترولية التي حققتها والتي حولت للنشاط الاقتصادي من خلال سياسة اتفاقية توسعية.

2. الميزان التجاري:

إذا كان الميزان التجاري يشمل على صادرات وواردات السلع المادية المنظورة التي تعبر الحدود الجمركية للبلد تحت مرأى من السلطات الجمركية،²¹ فإذا ما زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائضا في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري،²² وبالنسبة لأي دولة الفرق بين الصادرات والواردات السلعية يعرف بالميزان التجاري،²³ وبما أن الصادرات هي أحد محفزات النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الطلب على السلع الداخلية، ولكن الإشكال في الجزائر أن صادراتنا تمثل المحروقات الجزء الكبير في هيكلها، ولذلك نقوم بعرض واقع الميزان التجاري لفترة الدراسة كالتالي:

²¹ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر 2007، ص: 215.

²² خالد أحمد فرحان المشهداني، عباس خضير الجباني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و توزيع، عمان، الأردن، 2013م، ص: 34.

²³ عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006م، ص: 326.

²⁴ إكمال بكري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003م، ص: 283.

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

جدول رقم (05): تطور الميزان التجاري (1999-2013).

الوحدة: مليار دولار امريكي

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	البيان السنوات
			1999
12.5	9.2	21.7	2000
9.2	9.9	19.2	2001
6.8	12.0	18.8	2002
11.1	13.5	24.6	2003
13.8	18.3	32.1	2004
25.9	20.4	46.2	2005
33.3	21.5	54.7	2006
32.9	27.6	60.5	2007
39.7	39.5	79.2	2008
6.2	39.3	45.4	2009
16.8	40.5	57.2	2010
26.4	47.2	73.3	2011
26.0	46.6	72.8	2012
11.06	54.8	65.9	2013

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات من وزارة المالية . وبنك الجزائر.

- يعتبر رصيد الميزان التجاري مؤشرا لصحة الاقتصاد في الغالب،²⁴ الملاحظ لرصيد الميزان التجاري للجزائر، يدرك أنه حقق فائض طول فترة الدراسة، أي أنه متزايد، ويرجع ذلك في أساسه إلى ارتفاع أسعار البترول، حيث أن هذا الفائض شهد أكبر ارتفاع له سنة 2008 بقدر 39.7 مليار دولار، ولكن الملاحظ أن سنة 2009 شهد نزولا حادا إلى غاية 6.2 مليار دولار وذلك راجع إلى ارتفاع الواردات والأزمة المالية 2008، إضافة إلى انخفاض كمية إنتاج البترول إلى 1.216 مليون برميل.

3. الناتج المحلي الخام:

إن الناتج المحلي الخام يعبر عن مجموع القيم المضافة لكل المؤسسات التي تنشط على المستوى الوطني أو مجموع القيم المضافة مع إضافة الحقوق الجمركية وطرح الإعانات،²⁵ حيث يعتبر من المؤشرات الاقتصادية ذات الأهمية البالغة، ولذلك سنستعرض تطور الناتج المحلي الخام لفترة الدراسة في الجدول التالي:

²⁵ France, 1996.P:15., Edition marketing.S.A.Paris,MARTINE PEYRAD MOULAR,les paiements internationaux

²⁶ S.A. paris, Ellipse, Edition marketing ,économie'essentiel de Introduction a l'CLAIR AGNES.L

26/08:France.2012.p/p

الجدول رقم (06) : تطور الإنتاج المحلي الخام (1999-2013).

الناتج المحلي الخام	البيان السنة
3238,1	1999
4123,5	2000
4227,1	2001
4522,8	2002
5252,3	2003
6149,1	2004
7561,9	2005
8501,6	2006
9352,8	2007
11043,7	2008
9968,1	2009
11991,5	2010
14526,6	2011
16115,4	2012
16569,2	2013

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على نشرية الديوان الوطني للإحصائيات 2014

إن الجدول السابق يعطى لنا أن الناتج المحلي الخام تضاعف أكثر من ثلاث مرات من سنة 2000 إلى غاية 2013 حيث وصل إلى 16569270.8 مليون دينار سنة 2013 أي نهاية فترة الدراسة وترجع هذه الطفرة أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات.

4. المديونية الجزائرية

إن الجزائر كغيرها من الدول لجأت إلى المؤسسات المالية الدولية بغرض الاقتراض بعد استنفاد حقوقها من صندوق النقد الدولي، وقد كانت أزمة 1986 السبب الرئيسي الذي دفع الجزائر إلى المديونية، خاصة في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات ولهذا سوف نخرج عن مرحلة المديونية الخارجية للجزائر للفترة 99-2013 في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): المديونية الخارجية و خدمة الدين (1999-2013).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

خدمة الدين	الدين العام الخارجي	السنوات
4.88	28.32	1999
5.06	25.26	2000
5.29	22.57	2001
4.04	22.64	2002
4.36	23.35	2003
5.65	21.81	2004
5.84	17.19	2005

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

13.31	5.61	2006
1.43	5.79	2007
1.21	5.92	2008
1.00	5.68	2009
0.67	5.68	2010
0.61	4.46	2011
-	3.63	2012
-		2013

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من الجدولان المديونية الخارجية كانت عقبة، بل حاجز أمام الاقتصاد الجزائري والتي بلغت أوجها سنة 1999 (بالنسبة لفترة الدراسة)، ثم أخذت في التراجع والانخفاض وذلك لأن الجزائر قامت بتسديد معظم ديونها، خاصة سنة 2006 حيث أمر رئيس الجمهورية بتسديد الجزء الأكبر من الديون الخارجية، ودائما يعود الفضل في هذا إلى ارتفاع أسعار البترول والبيحوحة المالية. وفي الأخير يتضح لنا مما سبق أن الجزائر شهدت مختلف مؤسساتها الاقتصادية تحسنا ملحوظا جراء تأثرها بارتفاع أسعار البترول، والذي بدوره كان المسبب الرئيسي لارتفاع الجباية البترولية، وهنا نسأل هل هذا التحسن دائم أم أنه تحسن ظرفي أي يختفي بمجرد انهيار أسعار البترول.

الخاتمة والتوصيات

بعد ما كانت الجزائر تعاني من العجز المتكرر والدائم في الموازنة العامة سابقا نلاحظ تحسن غير مسبوق لمؤشرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالتوازنات الداخلية والخارجية، ويرجع هذا أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول، ويظهر هذا من خلال التطور الملحوظ لحصيلة الجباية البترولية، ولكن بعد تراجع أسعار البترول عاودت المؤشرات الاقتصادية التراجع مرة أخرى وهذا يدل على الارتباط الشديد بين الاقتصاد الجزائري وأسعار البترول من جهة وعدم استفادة الاقتصاد الجزائري من ارتفاع الغير مسبوق لأسعار البترول في الأوقات السابقة من جهة ثانية.

ومن خلال هذا يمكن طرح مجموعة من النتائج والتوصيات والتي يمكن من شأنها أن تجنب الاقتصاد الجزائري انعكاسات انهيار أسعار البترول.

الاقتراحات:

- العمل على زيادة الوعاء الضريبي للجباية العادية بشكل يمكن من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؛
- وضع سياسة عامة تركز على توجيه الإنفاق العمومي بشكل يكون له الأثر الإيجابي على الدخل التوازني؛
- ضرورة انضمام إلى التكتلات الإقليمية أو الدولية الاقتصادية تهدف لتقليص الصدمات المالية والاقتصادية؛
- استغلال الظروف الدولية الراهنة خاصة السياسية لخلق ميز نسبية في بعض القطاعات خاصة الخدمية المتمثلة في السياحة؛
- إلزامية تبني الجزائر لسياسات اقتصادية تهدف إلى توسيع الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، والتي تؤدي بدورها لتنويع في الناتج الداخلي الخام وذلك بغية التقليل من اعتمادها على الجباية البترولية التي تتوقف حصيلتها على كمية إنتاج وأسعار البترول في الأسواق العالمية.

انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري

المصادر والمراجع

- بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009م/2010م.
- لباني يسمينة، انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008م/2009م.
- قويدري قوشيح بوجعة، انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة، حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008م/2009م.
- خليل دعاس، مستقبل السوق البترولية وأفاق الطاقات المتجددة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011م/2012م.
- هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008م/2009م.
- سمير بن عمور، إشكالية الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2005/2006م.
- شرقي جوهرة، بناء نموذج تنبئ للجباية البترولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002م/2003م.
- عبد الوحيد صرامة، عبد الحميد قجاتي، دور الفوائض المالية للجباية البترولية في تفعيل الدور المستدام للطاقات المتجددة في الاقتصاد الوطني، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014م.
- هشام مصطفى الجمل، دور السياسية المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر 2007م.
- خالد أحمد فرحان المشهداني، عباس خضير الجافي، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و توزيع، عمان، الأردن، 2013م.
- عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006م.
- إكمال بكري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003م.
- MARTINE PEYRAD MOULAR les paiements internationaux, Edition marketing.S.A.Paris, France, 1996.
- CLAIR AGNES L'essentiel de Introduction a l'économie, Ellipse, Edition marketing, S.A. paris, France.2012.